

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوةُ اللَّهِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

حماية الدليل الخامس عشر بجواب حكيم ذي قهر

«الخامس عشر: ما رواه في الوسائل عن الشیخ: «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي الْمُصْبَاحِ»[1] عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنِّي لَا يُحِبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَتَمَّعَ وَلَوْ مَرَّةً (مُضاداً لِتحرير و بدعة الخليفة الثاني) وَ أَنْ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ فِي جَمَائِعِهِ».[2] فإن ظهوره في عدم الوجوب (الجمعة) واضح (لافتقاد شرطها) ولو كان قوله عليه السلام: «وَ أَنْ يُصَلِّي» عطفاً على «أَنْ لَا يَخْرُجَ» لظهور «إِنِّي لَا يُحِبُّ» في الاستحباب، فيكون دالاً على اشتراط الوجوب بأن يقيمه المقصوم عليه السلام أو المقصوب من قبله (و حيث لم يتترس المقصوم آنذاك فأصبحت «الجمعة» مستحبةً لافتقد شرطها فلو لم تتحضر الجمعة بالمعصوم و توجّب ببركة مطلق إمام عادل لما نطق الإمام «بِأَحِبَّ» الاستحبابي».

و قد ناقشه الشیخ الحائری قائلاً:

«و أَمَّا الخامس عشر ففيه:

Ø أنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ - لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْنِ قَرَائِنُ مَعْهُودَةٍ بَيْنِ الْمُتَكَلِّمِ وَ الْمُخَاطِبِ - هُوَ الْجَمَاعَةُ الْمُتَعَارَفَةُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ (مَعَ الْعَامَةِ) فَيُكَوِّنُ الْمَقْصُودَ - بِنَاءً عَلَى هَذَا - بِيَانِ اسْتَحْبَابِ حُضُورِ جَمَاعَةِ الْعَامَةِ، وَ قَدْ مِنْ أَنَّهُ مَرْغُوبٌ فِيهِ مِنْ جِهَةِ التَّقْيَةِ (الْخَوْفِيَّةِ) وَ (كَذَا أَصْلُ عَمَلِ) الْمُدَارَةِ وَ جَهَاتِ أَخْرٍ (فَلَا تُدَلِّلُ عَلَى شَرْطِيَّةِ الْمَعْصُومِ لِلْجَمَاعَةِ الْوَاقِعِيَّةِ إِذَا لَا تُشَرَّحُ حَكْمًا وَاقْعِيًّا بِلَ وَاقْعِيًّا ثَانِيًّا اضطِرَارِيًّا).

Ø و إن أَبَيْتَ عَنْ ذَلِكَ وَ أَدْعَيْتَ الظَّاهِرَ فِي الْجَمَاعَةِ الصَّحِيحةِ خَلْفَ إِلَمَ الْعَادِلِ فَلَا رِيبَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودَ اسْتَحْبَابَ ذَلِكَ وَ لَوْ كَانَ عَلَى خَلْفِ التَّقْيَةِ (لَكِ تُسْتَخْرِجُ شَرْطِيَّةَ الْمَعْصُومِ بِلَ) فَلَعْلَ الْمَقْصُودُ:

1. بِيَانٍ شَوْقَهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ إِلَى حَصْولِ التَّوْفِيقِ لِلْمُؤْمِنِ فِي إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ فَارْغَأَ عَنِ الْخَوْفِ مِنَ الْأَعْدَاءِ (فَيَوْمَ إِلَمَ الْمَؤْمِنُونَ جَمِيعًا ضَمِّنَ جَمَاعَتِهِمُ الشَّیعَةَ بَعِيدًا عَنِ الْعَامَةِ).

2. أَوْ الْمَقْصُودُ بِيَانِ اسْتَحْبَابِ إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ فِي مَكَانٍ لَا يَخَافُ فِيهِ أَحَدًا، وَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ حَرجًا مَرْفُوعًا عَنْهُ، لَكِنْ يَسْتَحِبُّ تَحْمِلُ الْمَشْكُّ بِالْاجْتِمَاعِ فِي بَيْتٍ أَوْ فِي خَارِجِ الْبَلَدِ وَ إِعْلَامِ الْعَدْدِ مَعْ تَوْصِيَتِهِمْ بِعَدْمِ كَشْفِ السَّرِّ وَ إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ، وَ لَوْ فِي بَعْضِ الْجَمَاعَاتِ (وَ هَذَا الشَّقُّ يُسَاوِي السَّابِقِ تَمَامًا).

Ø وَ يَمْكُنُ أَنْ يَقَالُ: إِنَّ الْكَلَامَ الْمُزَبُورُ الظَّاهِرُ فِي اسْتَحْبَابِ صَدَرَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَقْيَةً بَمْعَنِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ صَرِيحًا فِي الْوَجُوبِ وَ أَنَّهُ لَبَدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَكُمْ فِي كُلِّ أَسْبُوعٍ إِذَا لَمْ تَخَافُوا، كَانَ ذَلِكَ (الْوَجُوبُ عِنْهُمْ) مُوجِبًا لِلْفَسَادِ أَيْضًا، فَعَبَرَ بِمَا هُوَ ظَاهِرٌ

في الاستحباب حتى لا تقام في جميع الجماعات فيقعوا في الفتنة و الفساد (فالتفقىء قد استدعت أن يُبدِّل الوجوب إلى الاستحباب درءاً للشَّرّ) [3].

ولكتنا:

· أولاً: سنستأصل «بيان التَّقْيَة» جذراً إذ قد تحدَّث صدر الرواية حول المُتَعَة - التي تُضادَّ التَّقْيَة تماماً - فكيف يُحمل الذَّيل على التَّقْيَة؟ بينما قرينية الصَّدر - بانعدام التَّقْيَة - ستدمر التَّقْيَة في الذَّيل أيضاً.

· ثانياً: إننا لا نستظهر من فقرة: «في جَمَاعَةِ العَامَةِ فلم يَنُو إِلَمَامُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ الْمُنْتَشِرِينَ، فَإِنَّهَا قَيْدٌ تَوْضِيحيٌّ وَذَلِكَ بِمَدِّ قَرِينِيَّةِ رَوْاِيَةِ الْوَافِيِّ حِيثُ لَمْ تَسْتَذَكِرْ «الْجَمَاعَةَ» قَائِلَةً: «أَحَبَّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَتَمَّنَّ وَلَوْ مَرَّةً وَيُصْلِي الْجَمَاعَةَ وَلَوْ مَرَّةً».[4] فَلَا تُعَدُّ «الْجَمَاعَةَ» قَيْدًا احْتَرَازِيًّا وَلَا صَفَّةً رَئِيسِيَّةً لِلْجَمَاعَةِ بَلْ قَدْ اسْتَهَدَ إِلَمَامُ أَصْلَ «تَأْدِيَةِ الْجَمَاعَةِ» إِذَ لَمَّا يُشَاهِدْ عَلَيْهِ السَّلَامَ أَنَّ شُرُوطَ الْجَمَاعَةِ لَا تَتَوَفَّرُ فَقَدْ اسْتَحْبَبَ وَحَبَّدَ «أَسَاسَ إِقَامَتِهَا» فَحَسْبَ بِحِيثُ لَمْ يُحَصِّرِ الْجَمَاعَةَ بِالْجَمَاعَةِ حَتَّى يَدْعُّي الشَّيْخُ الْحَائِرِيُّ تَحْقِيقَ التَّقْيَةِ لِأَجْلِ الْفَسَادِ أَوْ لِكِي تَعَارَضَ مَعَ رَوْاِيَةَ زَرَارةَ الْمَاضِيَّةِ إِنَّمَا عَنِيتُّ عِنْدَكُمْ».[5] فَإِنَّ هَذِهِ الرَّوْاِيَةَ لَمْ تَتَمَرَّزْ عَلَى خَصْوَصِيَّةِ الْجَمَاعَةِ بِالذَّاتِ وَإِنَّمَا قَدْ حَثَّ أَصْحَابَهُ لِكِي لَا تَضْمَحِلَّ سَنَةُ الْمُتَعَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَلَا تُنْسَخْ نَهَائِيًّا.

أجل سُلْفِقَ بين هذه الرواية و رواية زراره - «إنما عنيتُ عندكم». - بأنَّ الجماعة المطروحة هنا تعني «جماعتكم» بِحِيثُ قد استحبَّ الإمام أن يُصلوا الجمعة في أوساطهم، فلا تُصبح واجبة لافتقار شرطية المعصوم.

[1] مصباح المتهجد ص ٣٢٤.

[2] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشرعية. Vol. 21. ص 14 قم، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[3] صلاة الجمعة (الحائري)، ص: 116

[4] فيض كاشاني، محمد بن شاه مرتضى، الواقي، جلد: ٨، صفحه: ١١٥، اصفهان مكتبة الإمام أميرالمؤمنين علي (عليه السلام) العامة

[5] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشرعية، جلد: ٧، صفحه: ٣٠٩، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث